**النقط الرئيسية لمداخلة المندوب السامي للتخطيط السيد أحمد الحليمي علمي**

**بمناسبة تقديم نتائج البحث الوطني حول الحركية الاجتماعية بين الأجيال**

**لسنة 2011**

**الرباط 27 نونبر 2013**

بعد مرور خمسين سنة عن استقلاله، عرف المغرب تحولات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ومؤسساتية أفرزت تغيرات عميقة لبنيات اقتصاده وظروف معيشة ساكنته.

ففي إطار انتقال مجتمعي متسارع، انتقل المغرب من اقتصاد ومجتمع لما بعد الحماية، يغلب عليه الطابع القروي، حيث تسود علاقات اجتماعية وسياسية تقليدية ذات طابع أبوي، إلى نموذج اقتصادي ومجتمعي وثقافي يتماشى مع الحداثة، ومنفتحا على التنافسية العالمية للأسواق والمنتوجات والخدمات والكفاءات والقيم.

ولعل هذه التحولات التي غيرت بشكل عميق أنماط الإنتاج والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنظم القيمية وسلوكات السكان، قد أدت فعلا إلى إحداث تغير بنيتها السوسيومهنية وحركية اجتماعية شاملة ذات وقع مختلف على الأفراد وذلك حسب وضعيتهم في هذه البنية وضعهم الاجتماعي وقدرتهم الثقافية الموروثة، والمكتسبة.

ففي هذا السياق، تهدف الدراسات حول الحركية الاجتماعية بين الأجيال بالخصوص إلى فهم أثر التحولات السوسيو اقتصادية والثقافية على وضع الأفراد من حيث تقيم الربح والخسارة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو رمزي.

كما تمكن هذه الدراسات من معرفة العوامل التي تساعد البعض على حركية تصاعدية وتؤدي بالبعض الآخر إلى حركية تنازلية، لتشكل بذلك هذه الدراسات مقاربة إضافية لدراسة التفاوت في تكافؤ الفرص في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الدراسة حول الحركية الاجتماعية بين الأجيال تقتضي التوفر على مجموعة من البحوث والدراسات المتعددة التخصصات من أجل تقيم طبيعة آثارها إيجابا أو سلبا على وضعية الأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية، وذلك اعتمادا على مؤشرات، ليس فقط ذات طابع موضوعي مثل الدخل أو المستوى التعليمي ولكن أيضا ذات طابع ذاتي من قبيل مؤشرات الرقي الاجتماعي.

وفي ظل غياب هذه الدراسات، يتوخى البحث الوطني حول الحركية الاجتماعية بين الأجيال المنجز لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 20 سنة فما فوق، ينتمون ل 60000 أسرة، تحليل التحولات التي طرأت على الخصائص السوسيومهنية والاجتماعية لهذه الفئة العمرية مقارنة بآبائهم.

وبهذاا، يشكل هذا البحث، أول مقاربة للحركية بين الأجيال ببلادنا. ونعتقد في هذا الصدد، نأمل أن أن هذا البحث سيكتسي أهمية أكبر ودلالة أجدى فائدة في المستقبل إذا ما توفرت بحوث أخرى حول أجيال أخرى اعتمادا على تصنيفات منسجمة وقارة للحرف والكفاءات.

وهذا يعني أن هذه الدراسة التي نحن بصدد تقديمها اليوم والتي تعد الأولى من نوعها ببلادنا، ينبغي اعتبارها بداية الانفتاح على أشغال جديدة يتعين على كافة تخصصات العلوم الاجتماعية وجميع أطر وخبراء المندوبية السامية للتخطيط أن تساهم في تطوير هذا المجال من البحث وتحيين نتائجها.

وكما تعلمون، فإن الخلاصات حول الحركية الاجتماعية ببلادنا التي يمكن استخراجها من نتائج هذا البحث هي جد غنية ومتنوعة. سأقتصر على تقديم البعض منها مع دعوتكم لتتبع عرض مفصل حولها قصد اطلاع أكبر عليها.

**الجزء الأول: بعض الملاحظات حول الحركية الاجتماعية**

إن هذا البحث يمكن أولا من دراسة الحركية الاجتماعية الشمولية التي يطلق عليها مصطلح الحركية الإجمالية من خلال قياس تحولات التي طرأت على الأوضاع السوسيومهنية للأفراد من جيل معين مقارنة بآبائهم.

**الملاحظة 1 : إن الحركية الشمولية أو ما يسمى بالحركية الإجمالية تهم في المقام الأول العنصر النسوي وساكنة المدن.**

لقد عرف المغرب حركية اجتماعية مطلقة مرتفعة نسبيا. ذلك أن 68 % من الأفراد البالغة أعمارهم 35 سنة فما فوق ينتمون إلى فئة سوسيومهنية تختلف عن فئة آبائهم مع مقارنتها بما هو مسجل في بلجيكا 74.8 % وبكندا 78.8 %. ويتضح من خلال هذه الدراسة أن الحركية الاجتماعية الإجمالية تهم بالأساس العنصر النسوي والوسط الحضري حيث تبلغ نسبة الحركية 78.6 % لدى النساء مقابل 63 % لدى الرجال و75.1 % بالنسبة لساكنة المد مقابل 59.2 % بالنسبة للساكنة القروية.

ويتضح من خلال تحليل العوامل التي ساهمت في هذه الحركية الإجمالية أن التحولات السوسيو اقتصادية ذات الطابع البنيوي شكلت العامل الرئيسي للتغيير بالوسط القروي في صفوف النساء. حيث أن الحركية التي تسمى بالحركية البنيوية ساهمت بحوالي 76 % من الحركية المطلقة بالوسط القروي مقابل 52 % بالوسط الحضري وبما يناهز 70 % لدى النساء مقابل 55.7 % لدى الرجال.

**الملاحظة 2 : حركية اجتماعية تصاعدية تهم بالخصوص الذكور والوسط الحضري**

يلاحظ أن 35.1 % من الحالات الحركية الاجتماعية على الصعيد الوطني هي ذات طبيعة تصاعدية. وقد استفاد منها السكان الحضريون والرجال أكثر من السكان القرويين والنساء.

حيث بلغت نسبة الحركية الاجتماعية التصاعدية 51.1 % مقابل 14.8 % بالوسط القروي. وقد بلغت 43.7 % لدى الرجال مقابل 17.9 % لدى النساء. وعلى العكس من ذلك، تسجل النساء والساكنة القروية، على الرغم من أهمية الحركية البنيوية المسجلة نسب للحركية الاجتماعية تنازلية مرتفعة بشكل ملحوظ (61 % و 44 % على التوالي ) مقارنة بالرجال (24.1 % ) وبالسكان الحضريين (19.3 % ).

**الملاحظة 3 : ضعف سيولة الحركية في المجتمع المغربي**

تبين نتائج الدراسة أنه مهما كان شكل الحركية (تصاعدية أو تنازلية) ، فإن انتقال الأفراد على السلم الاجتماعي تتم بين فئات سوسيومهنية جد متقاربة. وتمثل حالات الحركية الاجتماعية التصاعدية التي تلج إلى مرتبة واحدة أو إثنين أعلى من مرتبة آبــائهم نسبة حوالي 83 %. وموازاة مع ذلك، فإن 82.5 % من حالات الحركية الاجتماعية التنازلية تعرف تراجعا بدرجة واحدة مقارنة مع وضعية آبائهم. وهذا يبين أنه بالرغم من أهمية النسبة المسجلة في الحركية الإجمالية فإن المجتمع المغربي يظل متسما بضعف سيولة حركية.

وفي نفس السياق يتضح أن حظوظ الأفراد المنحدرين من فئة " عامل أو مياوم بدون تأهيل" للولوج إلى فئة " مشغلون غير فلاحيون، أطر عليا وأعضاء المهن الحرة" تظل محدودة في 1.9 %، فيما يظل احتمال تراجع الأفراد منحدرين من فئة " مشغلون غير فلاحيون، أطر عليا وأعضاء المهن الحرة" إلى فئة " عمال ومياومون" ضعيفا (2.1 % ).

**الجزء 2 : عوامل الحركية الاجتماعية التصاعدية**

وسأقتصر هنا على مجرد بعض الملاحظات :

**الملاحظة 1 : المدرسة محرك للترقي الاجتماعي**

يتبين من تحليل محددات الحركية الاجتماعية التصاعدية أن فردا نشيطا حاصلا على مستوى التعليم الأساسي يتوفر على حظ يفوق 1.6 مرة نظيره " بدون مستوى دراسي" للحصول على وضعية اجتماعية أحسن من وضعية أبيه .وتنتقل هذه النسبة إلى 4.6 مرة بالنسبة للنشيطين ذوي التعليم الثانوي، وإلى 16.2 مرة بالنسبة للنشيطين ذوي التعليم العالي. وإجمالا، يساهم ارتفاع عدد سنوات الدراسة بسنة واحدة في تحسين حظوظ الترقي الاجتماعي ب 13.7% .

وعلى صعيد آخر يتبين من البحث أن نسبة الترقي الاجتماعي، تنتقل على الصعيد الوطني من 26.5 % في صفوف النشيطين الذين لا يتوفرون على أي دبلوم إلى 84.3 % في صفوف خريجي المدارس والمعاهد العليا. وتنتقل هذه النسبة حسب الجنس من 37.1 % إلى 86 % لدى الذكور ومن 8.5 % إلى 78.9 % لدى النساء.

**الملاحظة 2 : التجربة المهنية تقوي حظوظ الرقي الاجتماعي للأجيال**

تساهم كل سنة إضافية في الممارسة المهنية في تعزيز حظوظ الحركية الاجتماعية التصاعدية بنسبة 12 %. إلا أن هذا الدور ينعدم كلما اقترب عمر الفرد من 50 سنة، وهي العتبة التي يبدأ عندها العمر أن يشكل عائقا أمام حظوظ الحركية الاجتماعية التصاعدية.

**الملاحظة 3 : مؤشر للتمييز البنيوي مرتبط بالنوع**

يتضح من نتائج البحث أنه بالرغم من الحركية البنيوية القوية التي تعرفها النساء يبدو أن ضعف ولوجهن إلى حركية اجتماعية تصاعدية (18 %) يتحكم فيها بشكل كبير عامل التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي. وهكذا فإذا أخذنا نفس العمر ونفس وسط الإقامة ونفس المستوى الدراسي ونفس الوضع السوسيومهني للأب نجد أن الرجل يتوفر على حظ يفوق 7.1 مرات مما هو عليه لدى النساء للولوج إلى وضعية اجتماعية أعلى من وضعية الأب.

وكخاتمة يستخلص من نتائج البحث الوطني حول الحركية 2011 أن :

* إجمالا ، يعرف المغرب حركية اجتماعية قوية تطال 61.2 % من ساكنته وتشكل التغيرات التي تعرفها بنياته الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية محركها الرئيسي؛
* يستفيد السكان الحضريون والذكور، لكن بقدر ضعيف في غالب الأحيان للإنتقال من وضعية اجتماعية لأخرى، مؤشرا على ضعف حركية المجتمع المغربي.
* يشكل التعليم والتكوين المحرك القوي للرقي الاجتماعي (نسبة الحركية التصاعيدية تصل إلى 78,1% في صفوف الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا مقابل 26,5% بالنسبة للأفراد بدون دبلوم.
* يشكل وسط الإقامة والوضعية الأسروية الأصلية إحدى عوامل الرقي الاجتماعي.
* تتميز الحركية الاجتماعية بالمغرب بأهميتها كما أن آثارها تستمد مميزاتها من ثلاث ظواهر : ظاهرة الانتقال الديموغرافي المتقدمة والتمدن وكذلك ولوج المرأة المتنامي لنظام التعليم والتكوين وولوجها المتصاعد لسوق الشغل. وبهذا، فهذه الدراسة حول الحركية الاجتماعية بين الأجيال تسلط ضوءا جديدا على المقومات العميقة للتحولات التي سيعرفها المغرب وكذلك على الدور الذي ستقوم به في هذا الإطار شبيبة تعرف حضور نسوي بكيفية متنامية وارتفاع مستمر لمستوى تكوينها.